AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

# أثر تبني معيار التدقيق الدولي رقم 701 على شفافية التقارير المالية

| شيماء هاشم محمد | نادية محمد عكلة |
|---|---|
| shaimaahashim@mtu.edu.iq | nadiamohammed@mtu.edu.iq |
| معهد الإدارة، الرصافة الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق | المعهد التقني، الصويرة، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق |

**شيلان كاظم سوزة علي**

shellan.kathom93@gmail.com

كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، العراق

**المستخلص**

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) وكيفية توصيل الأمور الرئيسية في التدقيق، وأثر ذلك على شفافية التقارير المالية. من خلال دراسة التطبيق الفعلي لهذا المعيار، يتبين أن الإفصاح عن مسائل التدقيق الرئيسية (KAM) يعزز بشكل كبير وضوح وشفافية التقارير المالية. هذا الإفصاح يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة على فهم التحديات والمخاطر المتعلقة بالشركة بشكل أفضل، مما يزيد من الثقة في التقارير المالية والمدققين.

كما يسهم هذا المعيار في تحسين التواصل بين المدققين والإدارة وأصحاب الحوكمة، مما يقلل من الفهم الخاطئ ويعزز الثقة المتبادلة. من خلال الإفصاح عن المسائل الرئيسية، يمكن تقليل الغموض وتضارب المعلومات المالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة.

يقدم البحث توصيات تتضمن توفير برامج تدريبية للمدققين، وتعزيز قنوات التواصل بين المدققين والإدارة، وتحسين إعداد التقارير المالية، وتشجيع الشفافية، ومراجعة وتحديث السياسات المحاسبية بشكل دوري، وأخيرًا تشجيع المدققين على تبادل الملاحظات مع الإدارة لتحسين جودة التقارير المالية.

**معلومات البحث**

**تواريخ البحث:**

تاريخ تقديم البحث: 2025/5/25
تاريخ قبول البحث: 2025/6/25
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/12/31

**الكلمات المفتاحية:** معيار التدقيق الدولي رقم 701، مسائل التدقيق الرئيسية، شفافية التقارير المالية

**للمراسلة:**

اسم الباحث: شيماء هاشم محمد

shaimaahashim@mtu.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v58i1.3

## 1. المقدمة

تُعد الشفافية في التقارير المالية أحد الأسس الجوهرية في ممارسات المحاسبة والتدقيق الحديثة، حيث تعتبر العامل الرئيس الذي يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية بمنظمات الأعمال، سواء كانت هذه الأطراف مستثمرين أو مقرضين أو حتى سلطات تنظيمية. في هذا السياق، تسعى المنظمات إلى تحسين مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية لتوفير معلومات دقيقة وكاملة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومع ظهور المعايير الدولية للتدقيق، مثل معيار التدقيق الدولي رقم (701)، أصبح من الممكن تحديد المسائل الرئيسية في التدقيق والإبلاغ عنها بشكل مفصل، وهو ما يسهم في تعزيز شفافية القوائم المالية. يهدف هذا البحث إلى تحليل تطبيق هذا المعيار وأثره على تحسين مستوى الشفافية في التقارير المالية.

## 2. المبحث الأول: منهجية البحث

- **أولاً: مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في غياب الوضوح والشفافية في العديد من التقارير المالية التي تُعد من قبل الشركات، مما يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ قرارات مالية مدروسة من قبل المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق إلى تقليل مصداقية التقارير المالية وزيادة المخاطر المرتبطة باتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية

غير سليمة. في هذا السياق، يبدو أن تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) قد يمثل حلاً فعّالاً لتحسين الشفافية والتواصل بين المدققين وأصحاب المصلحة في الشركات. لذا، فإن السؤال الرئيس الذي يطرحه البحث هو: كيف يساهم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) في تحسين الشفافية في التقارير المالية؟

- **ثانياً: أهمية البحث**

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب رئيسية:

- تحسين الشفافية في التقارير المالية :حيث يساهم المعيار الدولي رقم (701) في تقديم معلومات دقيقة حول المسائل الرئيسية التي تم تدقيقها، مما يعزز قدرة المستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.
- تعزيز الثقة في عملية التدقيق :من خلال الإفصاح عن المسائل الهامة التي قد تؤثر على النتائج المالية، يمكن تعزيز الثقة في عملية التدقيق بشكل عام، وبالتالي في التقارير المالية الخاصة بالشركات.
- تسليط الضوء على التحديات الحالية في تطبيق معايير التدقيق الدولية: يواجه العديد من المدققين تحديات في تطبيق معايير التدقيق الدولية بالشكل الصحيح، لا سيما ما يتعلق منها بمعيار التدقيق الدولي رقم (701) ومن هذا المنطلق، يقدم هذا البحث تحليلاً معمقاً لتحديد أوجه القوة والضعف في تطبيق هذا المعيار، وتسليط الضوء على التحديات التي تعيق التنفيذ الأمثل له في البيئة المهنية الواقعية.
- دعم القرارات الاستثمارية والتمويلية: من خلال تقديم أفكار واضحة وواقعية حول تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701)، يساهم هذا البحث في دعم القرارات المالية التي يتخذها مختلف الأطراف المعنية بالشركة، مثل المستثمرين والمقرضين والمراقبين الماليين، مما يحقق مصلحة الأطراف كافة من خلال تعزيز موثوقية وشفافية التقارير المالية.

- **ثالثاً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل بما يأتي:

1. تحليل تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على الشفافية في التقارير المالية.
2. تقديم توصيات حول كيفية تحسين تنفيذ المعيار لدى المدققين.
3. دراسة العلاقة بين الشفافية والتقارير المالية الموثوقة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. فحص الأثر طويل الأجل لتحسين الشفافية على الثقة في التقارير المالية وزيادة الاستثمارات.

- **رابعاً: فرضية البحث**
  - **الفرضية الرئيسة:**

تبنّي معيار التدقيق الدولي رقم (701) من قبل المدقق يُسهم في زيادة شفافية التقارير المالية.

  - **الفرضيات الثانوية:**

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** تبنّي معيار التدقيق الدولي رقم (701) من قبل المدقق يُحسّن جودة الإفصاح عن الأمور الهامة في التقارير المالية.
2. **الفرضية الفرعية الثانية:** تبنّي معيار التدقيق الدولي رقم (701) من قبل المدقق يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية الصادرة عن الشركات.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** تبنّي معيار التدقيق الدولي رقم (701) من قبل المدقق يُقلل من احتمالية حدوث ممارسات محاسبية احتيالية في إعداد القوائم المالية.

- **خامساً: منهج البحث**

يعتمد البحث على المنهج التحليلي، ويتضمن الخطوات الآتية:

- مراجعة الأدبيات السابقة :لفهم أعمق لتأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على شفافية التقارير المالية.
- تحليل حالات دراسية :من خلال اختيار عدد من المنظمات التي قامت بتطبيق هذا المعيار، وتحليل مدى تأثيره على شفافية تقاريرها المالية.
- تحليل البيانات المالية :دراسة تأثير تطبيق المعيار على عناصر القوائم المالية ودرجة وضوح المعلومات المحاسبية للمستخدمين.

- **سادساً: مجتمع وعينة البحث**

تم اختيار مجموعة من أساتذة الجامعات المتخصصين في المحاسبة، إضافة إلى عدد من المدققين القانونيين والمحاسبين المهنيين، باعتبارهم يمثلون مجتمع البحث المناسب للإجابة عن تساؤلاته.

- **سابعاً: أساليب جمع البيانات**

اعتمد الباحثون على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، شملت:

1. المعايير الدولية للتدقيق، لاسيما المعيار رقم (701)، إضافة إلى القوانين والتشريعات العراقية ذات الصلة.
2. الرسائل الجامعية والأطاريح والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.
3. المصادر والمراجع والدوريات العربية والأجنبية في مجال التدقيق والحوكمة.
4. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت (للحصول على أحدث التطورات والدراسات المنشورة.

- **ثامناً: الأساليب المستخدمة في التحليل**

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس وتحليل البيانات، من خلال توظيف برنامج SPSS بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تدعم فرضية البحث.

## 3. المبحث الثاني : الجانب النظري

- **اولاً : معيار التدقيق الدولي رقم 701**

في عام 2015، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والمجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) التعديلات الخاصة بالمعيار الدولي رقم 700، بهدف تحسين الشفافية وزيادة فعالية تقارير المدققين. وقد تركزت هذه التعديلات على مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز الاتصال بين المدققين وأصحاب المصلحة في المنشأة.

- **أهداف التعديلات الخاصة بالمعيار الدولي رقم 700: (منشد ، ويعقوب، 2021 : 70)**
  - إعادة هيكلة تقرير مدقق الحسابات: تم تعديل هيكل تقرير المدقق بحيث تُوضع فقرة الرأي أولًا، تليها فقرة أساس الرأي، ثم يتم وضع فقرة مسائل التدقيق الرئيسية في بداية التقرير. يهدف هذا التعديل إلى تسهيل وصول القارئ إلى رأي المدقق في بداية التقرير، بدلاً من أن يكون في آخره كما كان في الصيغ القديمة.
  - التركيز على مسائل التدقيق الرئيسية: يركز التعديل على ذكر مسائل التدقيق الرئيسية بالتفصيل، كما هو منصوص عليه في المعيار رقم 701 .سيتم مناقشة هذا المعيار لاحقًا، وهو يحدد كيفية تحديد المسائل التي تعتبر جوهرية خلال عملية التدقيق وكيفية الإبلاغ عنها.
  - ربط مسائل التدقيق الرئيسية بالإفصاحات: تم التأكيد على ضرورة ربط مسائل التدقيق الرئيسية بالإفصاحات المالية في التقرير. هذا يعزز الشفافية ويوفر للقارئ معلومات إضافية عن كيفية تأثير تلك المسائل على القوائم المالية.
  - زيادة التواصل بين المدققين ولجان الحوكمة تهدف التعديلات إلى زيادة التواصل بين المدققين من جهة، ولجان الحوكمة والمستفيدين من التقرير من جهة أخرى. يعزز هذا التواصل الثقة ويتيح تبادل أفضل للمعلومات بين جميع الأطراف المعنية.
  - الاهتمام باستمرارية المنشأة يتم تخصيص فقرة خاصة في التقرير للتعامل مع موضوع استمرارية المنشأة .إذا كانت هناك شكوك جوهرية حول قدرة المنشأة على الاستمرار، يتم الإشارة إليها بشكل مفصل، مما يساهم في تعزيز الشفافية حول القضايا ذات الأهمية الكبيرة.
- **نطاق المعيار رقم 701:**

يركز المعيار الدولي رقم 701 على مسؤولية المدقق في الإبلاغ عن مسائل التدقيق الرئيسية .يشمل هذا الإبلاغ عن حكم المدقق في تحديد المسائل التي يجب الإشارة إليها، بالإضافة إلى شكل ومحتوى الإبلاغ عنها في التقرير.

- زيادة الشفافية والتواصل: من خلال زيادة الشفافية حول مسائل التدقيق، يهدف التقرير إلى تمكين المستخدمين المستهدفين من الحصول على معلومات إضافية ذات أهمية كبيرة. يساعد ذلك على فهم مجال عمل المنشآت وتحليل القوائم المالية للسنة الحالية بشكل أفضل، مما يعزز من قدرة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة. هذه التعديلات قد تكون أيضًا أساسًا لتعزيز التعاون بين المدققين والإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بشأن المسائل المرتبطة بالمنشأة وعملية التدقيق التي تم تنفيذها.( منشد، ويعقوب،2021: 87)
- تاريخ سريان المعيار: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) أكدت أن تاريخ سريان هذه التعديلات كان 15 ديسمبر 2016، وأن تطبيقها بدأ في 1 يناير 2017. تتبع عملية تحديد مسائل التدقيق الرئيسية (KAM) نهجًا منظمًا يتكون من ثلاث مراحل، كما هو موضح في المعيار الدولي للتدقيق .ISA 701 في المرحلة الأولى، يُطلب من المدققين تحديد جميع القضايا التي لاحظوها أو التي تمت مناقشتها مع الأفراد المسؤولين عن الإشراف على المنظمة. هذه الخطوة الأولية تضمن أن المدقق يكون على دراية بجميع القضايا ذات الصلة التي قد تؤثر على التقارير المالية ( Alaraji, F., . (Al-Dulamimi, Z., Sabri, Th., & lon, E. 2017

المرحلة الثانية تتضمن قيام المدقق بتحديد أي من هذه القضايا التي تم التعرف عليها تتطلب اهتمامًا خاصًا أو تعتبر هامة. يتم توجيه هذا التحديد استنادًا إلى المعايير المحددة في ISA 701 (الفقرة 5) وفقًا لهذا المعيار، يأخذ المدققون في اعتبارهم عدة عوامل أثناء عملية التحديد. على الرغم من أن هذه العوامل لا يتم ذكرها بشكل صريح في النص المقدم، إلا أنها عادة ما ترتبط بالأهمية، والتعقيد، والمخاطر المرتبطة بالقضايا المحددة. الهدف هو التركيز على القضايا الحيوية التي تؤثر على فهم الأطراف المعنية للقوائم المالية والتي تتطلب اهتمامًا خاصًا من المدقق. من خلال اتباع هذا النهج المنظم، يسعى المدقق الخارجي إلى تعزيز الشفافية والوضوح في تقرير التدقيق، مما يضمن أن يحصل المستخدمون على رؤى قيمة حول الجوانب الحاسمة لعملية التدقيق والمخاطر المرتبطة بالتقارير المالية. (صباح، حسام، 2018: 89)

في النهاية، يساهم الإفصاح عن مسائل التدقيق الرئيسية (KAM) في تحسين التواصل بين المدققين والأطراف المعنية بشكل أكثر معلوماتية وذات مغزى. في الخطوة الثالثة من عملية تحديد KAM، يقوم المدقق باختيار القضايا الهامة من بين المسائل التي تم تحديدها سابقًا. كما هو موضح فيISA 701.A29 ، قد يتأثر هذا الاختيار بعوامل مثل تعقيد المعيار المحاسبي، الذي قد يتطلب توظيف موارد وخدمات إضافية للتدقيق. يمكن أن يتطلب تعقيد بعض المعايير المحاسبية عملية تدقيق أكثر تعمقًا واستهلاكًا للموارد. بناءً على ذلك، قد يختار المدققون تسليط الضوء على هذه القضايا المحددة باعتبارها مسائل تدقيق رئيسية في التقرير الخارجي لتوجيه الانتباه إلى أهميتها والفحص الإضافي الذي تم تطبيقه خلال التدقيق.

تشمل الاعتبارات الأخرى في تحديد أهمية القضية النسبية ما يلي: (Abu Afifa, M., Saleh, I., & Haniah, F: 221)

1. أهمية القضية لفهم المستخدمين المقصودين للقوائم المالية ككل ومدى تأثيرها على القوائم المالية.
2. طبيعة السياسة المسؤولة عن اتخاذ القرار، وتعقيدها أو الموضوعية في اختيار الإدارة.
3. طبيعة وأهمية الأخطاء المصححة وغير المصححة المتعلقة بالقضية.
4. طبيعة ومدى الجهد التدقيقي المطلوب لمعالجة القضية.
5. طبيعة وشدة الصعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق أو الحصول على أدلة تدقيقية ذات صلة وموثوقة.
6. أي قصور في الرقابة الداخلية المرتبطة بالقضية.

إن إبلاغ الأمور الرئيسية للتدقيق يأتي في سياق تكوين المدقق لرأيه النهائي حول البيانات المالية ككل. لكن يجب أن يُوضّح أن هذا الإفصاح ليس بديلاً عن(.71 : 2020 .Hai, Ph., Toane, I., Quy. N., & Tung, N ) :

1. الإفصاحات اللازمة في البيانات المالية: لا يُعدّ توصيل الأمور الرئيسية بديلاً عن المعلومات التي يتطلب إطار إعداد التقارير المالية المعمول به من الإدارة تقديمها.
2. تعديل الرأي بناءً على قضايا تدقيق محددة :لا يحل تقرير الأمور الرئيسية محل إصدار رأي معدّل من المدقق عندما تقتضي الظروف المهمة تدقيقًا إضافيًا، وفقًا لمعيار التدقيق الدولي رقم 705 (المنقح)
3. الإبلاغ في حالة الشكوك حول الاستمرارية لا يحل هذا الإفصاح محل إعداد التقارير وفقًا لمعيار التدقيق الدولي رقم 570 (المنقح) عندما يكون هناك شك كبير حول قدرة الكيان على الاستمرار ككيان مستمر.
4. إصدار رأي منفصل لا يشمل توصيل الأمور الرئيسية في التدقيق إعطاء رأي منفصل بشأن مسائل فردية قد تكون مهمة.
5. يُطبق هذا المعيار على عمليات تدقيق مجموعات البيانات المالية الكاملة للكيانات المدرجة التي تقدم تقارير عامة، بما في ذلك الحالات التي قد يمتنع فيها المدقق عن تقديم رأيه النهائي. يساهم هذا المعيار في تحسين الشفافية في التقارير المالية من خلال إيضاح القضايا المعقدة أو المهمة التي قد تؤثر على نتائج التدقيق أو على الوضع المالي للكيان (Abu Afifa, M., Saleh, I., & Haniah, F,2021 : 12 )

- **ثانياً :الهدف من المعيار**

يتمثل الهدف الرئيس لهذا المعيار في تحديد أمور التدقيق الرئيسية، وبعد أن يكوّن المدقق رأيه حول البيانات المالية، أن يقوم بإبلاغ هذه الأمور من خلال وصفها في تقرير المدقق : Alaraji, F., Al-Dulamimi, Z., Sabri, Th., & lon, E,2017 ) 90)

- **ثالثاً : تحديد أمور التدقيق الرئيسية**

تعتبر "أمور التدقيق الرئيسية" هي تلك الأمور التي، وفقًا لتقدير المدقق المهني، كانت ذات أهمية كبيرة أثناء تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. يتم اختيار هذه الأمور من بين المسائل التي تم إبلاغها إلى المسؤولين عن الحوكمة. وعليه، يجب على المدقق تحديد الأمور التي تتطلب اهتمامًا كبيرًا في سياق المراجعة بناءً على العوامل التالية: (قاسم، ويعقوب، 2021 :87)

- المخاطر الأعلى تقييمًا :مثل المخاطر المتعلقة بالأخطاء الجوهرية أو المخاطر الكبيرة التي تم تحديدها وفقًا لمعيار التدقيق الدولي رقم 315.
- أحكام المدقق المهمة :مثل المجالات التي تضمنت حكمًا إداريًا مهمًا في البيانات المالية.
- يتعين على المدقق أن يحدد الأمور التي تثير أهمية خاصة في التدقيق، والتي تشمل المسائل ذات المخاطر العالية أو تلك التي تتطلب حكمًا إداريًا معقدًا. و يسري هذا المعيار الدولي للتدقيق على عمليات تدقيق البيانات المالية للفترات المنتهية في 15 ديسمبر 2016 أو بعده، مما يعني أن أي تدقيق بعد هذا التاريخ يجب أن يأخذ في اعتباره متطلبات المعيار بخصوص توصيل أمور التدقيق الرئيسية.

الحالات الاستثنائية ينطبق هذا المعيار أيضًا عندما يكون المدقق ملزمًا بموجب القانون أو اللوائح المحلية بإبلاغ أمور التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق. ومع ذلك، يحظر المعيار الدولي للتدقيق رقم 705 (المنقح) على المدقق إبلاغ أمور التدقيق الرئيسية في حال تنصل المدقق من إبداء رأيه في البيانات المالية، إلا إذا كان هذا الإبلاغ مطلوبًا بموجب القوانين أو اللوائح. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,2020) الأثر على شفافية التقارير المالية من خلال تطبيق هذا المعيار، يُتوقع أن يؤدي توصيل الأمور الرئيسية في التدقيق إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، مما يوفر للمستفيدين من التقرير (مثل المستثمرين والمراجعين) فهماً أعمق للمخاطر والعوامل التي أثرت على تدقيق البيانات المالية. كما يعزز هذا الأمر الثقة في عملية التدقيق ككل. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،2020, )

- **رابعاً : التقارير المالية**

التقارير المالية هي مستندات حيوية توفر معلومات دقيقة وشاملة حول الوضع المالي لشركة أو مؤسسة خلال فترة زمنية معينة. تحتوي هذه التقارير على بيانات وتقديرات تعكس أداء الشركة ونشاطها المالي، ويتم إعدادها من قبل إدارة الشركة أو المحاسبين المعتمدين. تكمن أهمية هذه التقارير في قدرتها على تقديم صورة واضحة وشفافة عن أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، مما يساعد الأطراف المعنية مثل المستثمرين والدائنين والمساهمين والهيئات الحكومية في اتخاذ قرارات مستنيرة.( محمود، عبد الحميد 2018 , :30)

- **خامساً : أقسام التقارير المالية**

عادةً ما تتضمن التقارير المالية ثلاثة أقسام رئيسية: ( أمين السيد أحمد لطفي, 2004: 38)

1. البيانات المالية الأساسية :تشمل القوائم المالية الرئيسية مثل قائمة الدخل، قائمة الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية. توضح هذه القوائم الأداء المالي للشركة خلال الفترة المحددة، وتسلط الضوء على الإيرادات، والمصروفات، والأرباح والخسائر، بالإضافة إلى تحليل العوائد والتوزيعات النقدية.
2. الملاحق والتوضيحات :تتضمن معلومات إضافية تساعد في تفسير البيانات المالية الأساسية، مثل سياسات المحاسبة المتبعة، وتفاصيل حول الأحداث والمعاملات المؤثرة على الشركة، وكذلك أي معلومات أخرى تعتبر ذات أهمية للمستفيدين.
3. التقارير الإدارية والتحليلية :تشمل هذه التقارير تحليلات وتوجيهات من الإدارة بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية وخطط العمل.

- **سادساً :أهمية التقارير المالية**

فهم وتحليل التقارير المالية أمر بالغ الأهمية للمستثمرين، المقرضين، والمديرين التنفيذيين. فهي توفر نظرة شاملة وموثوقة حول الأداء المالي، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، تقديم التمويل، أو توجيه القرارات الاستراتيجية للشركة. هذه التقارير تساهم أيضًا في تحديد الاتجاهات المالية المستقبلية.( محمود، عبد الحميد,2018: 72)

- **سابعاً : أعداد التقارير المالية**

بدأ إعداد التقارير المالية بخطوة أساسية تتمثل في جمع البيانات. قبل إعداد التقارير، يجب وضع خطة لجمع البيانات المالية مثل التقارير المحاسبية والأداء المالي. يتم تصنيف هذه البيانات في فئات مثل الأصول الثابتة والمتداولة، الخصوم، وحقوق الملكية. بعد جمع البيانات، يتم الانتقال إلى خطوة صياغة التقارير المالية، حيث يتم إعداد التقارير مثل قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والتقرير السنوي باستخدام القوالب المحاسبية المتعارف عليها .(عبدالله وعودة,2016:510 )

بعد صياغة التقارير، يتم مراجعتها بشكل دوري لضمان دقتها وشمولها. كما يتم تحديثها بانتظام لتعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية أو عمليات الشركة. تأتي بعد ذلك مرحلة تحليل الربحية والخسارة، حيث يتم إجراء تحليلات مثل العائد على الاستثمار والهامش الصافي لتقييم الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في استراتيجية الشركة. بناءً على التحليل المالي، يتم تقديم التوقعات المستقبلية حول الأرباح والخسائر في المستقبل، مما يساعد في وضع استراتيجيات لتحسين الأداء المالي.( عباس علي ميرزا, 2011: 1) الشفافية في إعداد التقارير المالية تعتبر عاملاً أساسياً، حيث تضمن دقة المعلومات المقدمة للمستثمرين والجهات الرقابية. يتم تعزيز الشفافية من خلال إعداد تقارير مالية دقيقة ومحدثة تعكس الأداء الحقيقي للشركة. وأخيراً، يتم تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أرباح الشركة مثل التغيرات في الطلب، التقنيات الجديدة، والتشريعات الحكومية، مما يمكن الشركة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وشاملة.

هذا النظام الدقيق في جمع البيانات، صياغة التقارير، مراجعتها، تحليل الربحية والخسارة، تقديم التوقعات المستقبلية، تعزيز الشفافية، وتحليل العوامل المختلفة، يضمن تقديم تقارير مالية موثوقة ودقيقة.

- **ثامناً : أهداف التقارير المالية**

تهدف التقارير المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، التي تختلف باختلاف الأطراف المعنية، ومنها: (محمد عباس بدوي ، 2009: 9)

- تقديم لمحة عن الوضع المالي: تساعد التقارير المالية الأطراف المعنية مثل المستثمرين والمساهمين في فهم الوضع المالي للشركة، مما يعزز اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس صحيحة. والامتثال للتشريعات الضريبية :تُستخدم التقارير المالية للامتثال للمتطلبات الضريبية وتقديم الإقرارات الضريبية، مما يساهم في تجنب العقوبات القانونية.
- دعم اتخاذ القرارات: توفر التقارير المعلومات الضرورية التي تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، وتحديد الفرص الاستثمارية، وتقييم المخاطر المالية. و تحسين دقة البيانات :عبر تقديم معلومات دقيقة وشفافة، تساعد التقارير المالية في تعزيز الثقة وتقليل الأخطاء. إدارة الديون :تلعب التقارير المالية دورًا في تقدير وإدارة المخاطر المرتبطة بالديون وضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة.( أحمد حلمي , 2012: 44)

- **تاسعاً : أنواع التقارير المالية**

1. تقرير الميزانية العمومية :يعرض هذا التقرير الذي يعد احد القوائم المالية الاساسية موجودات ومطلوبات المنشأة وكذلك رأس المال يبين نتيجة المركز المالي او الوضع المالي في لحظة زمنية معينة عادة في نهاية السنة المالية او الربع المالي .(عبد الكريم ,علي الرمحي, 2002: 46)
2. تقرير الدخل :يوضح هذا التقرير الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية للشركة.
3. تقرير التدفقات النقدية :يوضح حركة النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.
4. تقرير حالة التغير في حقوق الملكية :يوضح التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، بما في ذلك الأرباح المحتجزة، التوزيعات النقدية، والتغيرات في رأس المال المدفوع.

- **عاشراً : شفافية التقارير المالية**

لم يُقتصر مفهوم الشفافية على الجانب المحاسبي فقط، بل تم تناولها في العديد من المجالات الأخرى مثل الدين، السياسة، العلوم التكنولوجية، والاقتصاد والإدارة. ومع ذلك، فإن هذا البحث يركز على الشفافية من منظور مالي ومحاسبي. حيث تناول العديد من الكتاب المحاسبين مفهوم الشفافية من عدة جوانب، مما يجعل من الضروري فهم طبيعة ومفهوم الشفافية في منظمات الأعمال لتحقيق التوازن الأمثل الذي يلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية، دون تفضيل أي طرف على حساب الآخرين.

وأشار أحد الكتاب، أمين السيد أحمد لطفي، إلى أن الشفافية تعني مبدأ خلق بيئة يُتاح فيها توفير معلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة بحيث تكون هذه المعلومات واضحة وسهلة الفهم ويمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المشاركة في السوق، وهو ما يعني ضرورة الإفصاح الكامل من أجل اتخاذ قرارات مدروسة.

أما Frank et al. فقد بينوا أن الشفافية تعني تمكين المستخدم الخارجي من الحصول على نفس المعلومات التي تمتلكها الإدارة، ما يعزز قدرة المستخدم على مراقبة أداء الإدارة.

فيما أضاف طارق عبد العال حماد أن الشفافية تعني تقديم صورة حقيقية حول أنشطة منظمات الأعمال، مما يؤدي إلى تحسين التقارير المالية المقدمة للأطراف الخارجية.

أما في ما يتعلق بمفهوم شفافية المستخدم في منظمات الأعمال، فقد اعتبرها Bushman & Smithقدرة التقارير المالية على تمكين المستخدمين من فهم الوضع الاقتصادي الفعلي للمنظمة من خلال تقديم معلومات موثوقة عن الأداء المالي والمخاطر المتوقعة، مما يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

وبالحديث عن مفاهيم أخرى للشفافية، أشار Bushman et al. إلى أن الشفافية تعني قدرة المنشأة على توفير المعلومات الضرورية للأطراف الخارجية المهتمة.

من جانب آخر، عرّف محمد أحمد إبراهيم خليل الشفافية بأنها قدرة المنظمات على نشر المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بها بشكل دقيق وموثوق، باستخدام التقارير والقوائم المالية وأساليب تكنولوجية حديثة لضمان وصول هذه المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية في الوقت المناسب، وهو ما يعزز الثقة ويقلل من عدم اليقين، مما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة دون الإضرار بمصلحة أي طرف.

الشفافية في التقارير المالية تعني تقديم معلومات دقيقة، واضحة، وشاملة عن الوضع المالي للأطراف المعنية من خارج المنظمة (مثل المستثمرين، والمحللين الماليين، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين) تعتبر الشفافية جزءاً أساسياً من النظام المحاسبي السليم لأنها تعزز المصداقية والثقة في التقارير المالية، وتساعد الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة. (ابادي ,وحسون,:1022018)

من الناحية المحاسبية، فإن الشفافية تعني إفشاء المعلومات المالية المتعلقة بمختلف جوانب الأداء المالي للشركة، بما في ذلك الإيرادات، النفقات، الأصول، الخصوم، والتغيرات في حقوق الملكية. كما تشمل التفاصيل حول السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات هامة في هذه السياسات قد تؤثر على فهم القوائم المالية.

تهدف الشفافية إلى تقليل التضارب بين المعلومات المتاحة للمستفيدين من داخل وخارج المنظمة، بحيث تكون المعلومات التي يمتلكها المديرون والإدارة نفسها متاحة للأطراف الخارجية بنفس القدر. من خلال توفير هذه المعلومات، يمكن للمستفيدين تقييم الوضع المالي الحقيقي للمنظمة بشكل دقيق، مما يعزز الرقابة الخارجية، ويؤدي إلى تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية.

كما أن الشفافية تتطلب من الشركات الإفصاح عن المخاطر المحتملة، مثل المخاطر المالية، الاقتصادية، أو القانونية التي قد تؤثر على أدائها مستقبلاً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأطر الزمنية والافتراضات التي قد تؤثر في التقارير المالية. (هاجر, مبروك ، 2019: 71-75)

في النهاية، الشفافية في التقارير المالية ليست مجرد متطلب قانوني، بل هي أداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز سمعة الشركة، وبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم وضوح المعلومات.

- **احد عشر : مساهمة تحليل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 701 توصيل الأمور الرئيسية في التدقيق وأثره على شفافية التقارير المالية**

من خلال تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 701، يمكن للمدققين تحسين شفافية التقارير المالية بشكل كبير عن طريق توصيل الأمور الرئيسية التي تم تدقيقها بوضوح. هذه المسائل تشمل المخاطر العالية، التقديرات المعقدة، والمشاكل ذات الصلة التي تؤثر بشكل كبير على القوائم المالية. في النهاية، يزيد هذا من مستوى الثقة في التقارير المالية، مما يساعد الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة استنادًا إلى معلومات مالية موثوقة ومفصلة. (هاجر, مبروك ، 2019: 70-77)

تحليل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 701 يساهم بشكل كبير في توصيل الأمور الرئيسية في التدقيق ويعزز شفافية التقارير المالية من خلال عدة جوانب أساسية. معيار التدقيق الدولي رقم 701 يتعلق بإفصاح المدقق عن مسائل التدقيق الرئيسية في تقريره، وهو المعيار الذي يهدف إلى تحسين وضوح التقارير المالية وزيادة الشفافية في عملية التدقيق. إليك كيفية تأثير تطبيق هذا المعيار على شفافية التقارير المالية.

زيادة وضوح التقارير المالية وفقًا للمعيار، يُطلب من المدقق تحديد المسائل التي كان لها أكبر تأثير على التدقيق، مثل القضايا المعقدة أو المخاطر المرتفعة أو تلك التي تتطلب حكماً كبيراً من قبل الإدارة. الإبلاغ عن هذه المسائل يعزز الفهم العميق للتحديات التي واجهها المدقق خلال عملية التدقيق، مما يساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية بشكل أفضل. توضيح الأسس: يتم توصيل الأسس التي استند إليها المدقق في تحديد المسائل الرئيسية في التدقيق، مما يتيح للمستخدمين معرفة العوامل التي ساهمت في فحص القوائم المالية بشكل أعمق. (كاظمي ,وحسون,:652018)

تعزيز الشفافية في تقارير المدقق من خلال الإفصاح عن المسائل الرئيسية، يتمكن المستخدمون من الحصول على معلومات تفصيلية حول القضايا التي قد تؤثر على نتائج التدقيق بشكل كبير. هذا يزيد من الشفافية ويسمح للمستفيدين من التقارير، مثل المستثمرين أو المحللين الماليين، باتخاذ قرارات أفضل بناءً على فهم شامل للمخاطر والتحديات التي تواجه المنظمة. تقارير مفصلة بدلاً من تقارير تدقيق سطحية، يساهم المعيار في إعداد تقارير تدقيق أكثر تفصيلاً وشفافية من خلال تضمين المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تقييمها، والأدلة التي تم جمعها، والتحديات التي واجهها المدقق.

زيادة الثقة في التقارير المالية المسائل التي تم تحديدها كأمور رئيسية للتدقيق غالبًا ما تكون مرتبطة بالقضايا التي تشكل أكبر تهديدات مالية للمنظمة. إخبار الأطراف المعنية بتلك المسائل يعزز الثقة في التقارير المالية لأن المستخدمين يعلمون أن المدقق قد نظر بعناية في هذه القضايا عند تقييم القوائم المالية. التفاعل بين المدقق والإدارة من خلال التركيز على المسائل التي تم مناقشتها مع الإدارة، يزيد الشفافية حول كيفية تأثير قرارات الإدارة على نتائج التدقيق.

يمكن للمستفيدين من التقرير، مثل المستثمرين أو الممولين، فهم المخاطر التي تواجه المنظمة وتقييم كيفية تأثير هذه المخاطر على الوضع المالي للمنظمة. هذا يمكّنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية أكثر استنارة بناءً على رؤية واضحة للمسائل الرئيسية التي تم التدقيق فيها. التمويل والتخطيط الاستثماري: الشفافية المتعلقة بالمخاطر المالية، مثل تقديرات القيمة العادلة، وإعداد القوائم المالية المعقدة، وتقييم الأدلة التدقيقية يعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات دقيقة ومبنية على أسس قوية.

تعزيز التواصل بين المدققين وأصحاب المصلحة بتوضيح المسائل الرئيسية للتدقيق يُمكّن المدقق من تعزيز التواصل مع إدارة المنظمة ولجان الحوكمة. هذا يساهم في فتح قنوات تواصل بين المدقق والإدارة، مما يعزز فهم الأوضاع المالية ويقلل من أي تفسيرات مغلوطة. يساهم ذلك في تحسين العلاقة بين المدققين وأصحاب المصالح، مثل المساهمين والمستثمرين، وبالتالي يضمن أن الأطراف المعنية على دراية كاملة بكل ما يتعلق بأداء المنظمة ومدى موثوقية القوائم المالية ( Albitar, K., Gerged, A., Kikhia, H., & Hussainey, Kh.، 2020)

من خلال الإبلاغ عن المسائل الرئيسية للتدقيق، يتم تقليل إمكانية حدوث تضارب أو غموض في القوائم المالية. وهذا يعني أن الأطراف المعنية سيكون لديهم فهم أكبر للأسباب التي تؤثر على عملية التدقيق وبالتالي يمكنهم تجنب القرارات المبنية على معلومات غير دقيقة أو غامضة. هذا الإفصاح يساعد أيضًا في تجنب الشكوك القانونية أو التنظيمية التي قد تحدث نتيجة عدم الشفافية في إعداد التقارير.

المعيار يشمل الإفصاح عن مسائل متعلقة باستمرارية الكيان إذا كانت هناك شكوك جوهرية حول قدرة الكيان على الاستمرار. هذا يعزز الشفافية بخصوص المخاطر المستقبلية التي قد تؤثر على القدرة التشغيلية للمنظمة، مما يوفر معلومات قيمة لمستخدمي التقارير المالية حول التحديات التي قد تواجهها الشركة في المستقبل .(أمين السيد أحمد لطفي، 2004: 46)

## 4. المبحث الثالث: الجانب العملي

- **أولاً: مجتمع وعينة البحث**

تتكون عينة البحث من مجموعة من المدققين ومحاسبين واساتذة جامعات إذ تم توزيع (80) استمارة وتم استرجاع (60) استمارة منها (6) استمارات فارغة و(4) استمارات غير صالحة للتحليل في حين بلغ عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل (50) استمارة. ويشير الجدول (3-1) الى وصف لأعمار عينة البحث إذ نلحظ ان الغالبية لأعمار العينة محل الدراسة كانت بين 25-50 سنة ، أي أن غالبية العيّنة المختارة هم من أصحاب الخبرة الجيدة.

**جدول (3-1): التصنيف العمري لعينة البحث**

| التسلسل | التصنيف العمري | عدد التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| .1 | اقل من25 سنة | 8 | %16 |
| .2 | بين 25-50 سنة | 30 | %60 |
| .3 | 50 سنة فاكثر | 12 | %24 |
| | **المجموع** | **50** | **%100** |

ويبين الجدول (3-2) التحصيل الدراسي لعينة البحث، إذ يبين ان الغالبية من عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس وهذا دليل على ان للعينة المختارة مستوى علمي يمكن الوثوق به في تحليل النتائج.

**جدول (3-2): التحصيل الدراسي لعينة البحث**

| التسلسل | التحصيل الدراسي | عدد التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| .1 | دكتوراه | 10 | %20 |
| .2 | ماجستير | 17 | %34 |
| .3 | بكالوريوس | 20 | %40 |
| .4 | دبلوم | 3 | %6 |
| | **المجموع** | **50** | **%100** |

أما طبيعة العمل فأظهرها الجدول (3-3) ويمكن ملاحظة ان غالبية طبيعة العمل لعينة البحث كانت مدققي حسابات مالية إذ شكلوا نسبة 36%.

**جدول (3-3): طبيعة العمل لعينة البحث**

| التسلسل | طبيعة العمل | عدد التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | استاذ جامعي | 15 | %30 |
| 2 | مدقق | 18 | %36 |
| 3 | محاسب | 14 | %28 |
| 4 | اخرى | 3 | %6 |
| | **المجموع** | **50** | **%100** |

ويبين الجدول الآتي تصنيف عينة البحث بحسب سنوات الخبرة إذ كانت أعلى نسبة هي اكثر من (5-15) سنة خبرة في مجال العمل أي ان نسبة العينة الأكبر هم من أصحاب الخبرة العالية في مجال التعامل في سوق العراق للأوراق المالية.

**جدول (3-4): سنوات الخبرة لعينة البحث**

| التسلسل | سنوات الخبرة | عدد التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | اقل من 5 سنوات | 11 | %22 |
| 2 | من 5-15 سنة | 25 | %50 |
| 3 | اكثر من 15 سنة | 14 | %28 |
| | **المجموع** | **50** | **%100** |

- **ثانياً: اختبار صدق الاستبانة**

يقصد بصدق الاستبانة ان تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضع لقياسه فعلاً، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال- صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال استخراج الجذر التربيعي لمعامل الثبات وكما مبين في الجدول (3-5) وبحسب فقرات كل محور إذ يبين ان المحور الثاني كان معامل الصدق له هو الأعلى إذ بلغ (0.958) ثم المحور الأول الذي بلغ معامل الصدق له (0.947)

**جدول (3-5): معامل الصدق لمحاور الاستبانة**

| التسلسل | المحور | معامل الصدق |
|---|---|---|
| -1 | معيار التدقيق الدولي رقم 701: توصيل الامور الرئيسية في التدقيق | 0.947 |
| -2 | دور مبدأ الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية | 0.958 |

- **ثالثاً: ثبات الاستبانة**

يقصد بثبات الاستبانة ان يتم الحصول على النتائج نفسها إذا ما تم إعادة الاختبار على مجتمع البحث نفسه، وتم الحصول ثبات الاستبانة من خلال استخراج معامل الفا كرونباخ وكما يبينها الجدول (3-6) ولكل محور:

**جدول (3-6): معامل الثبات الفا كرونباخ لمحاور الاستبانة**

| التسلسل | المحور | معامل الثبات الفا كرونباخ |
|---|---|---|
| -1 | معيار التدقيق الدولي رقم 701: توصيل الامور الرئيسية في التدقيق | 0.839 |
| -2 | دور مبدأ الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية | 0.921 |

ويمكن ان نلحظ ان معامل الثبات لمحاور الاستبانة كان مرتفعا إذ كان المحور الثاني أكثر ثباتا، إذ بلغ معامل الثبات (0.918) ثم بعده المحور الاول الذي بلغ معامل الثبات له (0.897)

- **رابعاً: وصف متغيرات الاستبانة وتشخيصها وتحليل النتائج**

يشير الجدول (3-7) الى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة البحث وتشخيصها إذ يبين الجدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

**جدول (3- 7): استجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة**

**N=50**

| تسلسل الأبعاد | تسلسل الفقرات | إجابات أفراد العينة | | | | | المؤشرات الإحصائية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | الوسط الحسابي الموزون | الأهمية النسبية % | الانحراف المعياري |
| مدى رغبة المدققين بتبني الوحدات الاقتصادية معيار التدقيق الدولي 701 | X1 | 21 | 22 | 4 | 2 | 1 | 4.2 | 0.84 | 0.90351 |
| | X2 | 16 | 31 | 2 | 1 | - | 4.24 | 0.848 | 0.62466 |
| | X3 | 13 | 26 | 8 | 2 | 1 | 3.96 | 0.792 | 0.8797 |
| | X4 | 18 | 28 | 3 | | 1 | 4.24 | 0.848 | 0.74296 |
| | X5 | 23 | 22 | 4 | | 1 | 4.32 | 0.864 | 0.79385 |
| | X6 | 19 | 20 | 9 | | 2 | 4.08 | 0.816 | 0.96553 |
| | X7 | 17 | 28 | 3 | | 2 | 4.16 | 0.832 | 0.86567 |
| | X8 | 13 | 31 | 5 | | 1 | 4.1 | 0.82 | 0.7354 |
| | X9 | 19 | 25 | 3 | - | 3 | 4.14 | 0.828 | 0.98995 |
| | X10 | 13 | 23 | 11 | - | 3 | 3.86 | 0.772 | 1.01035 |
| الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية | | | | | | | 4.13 | 0.826 | 0.549675 |
| يوثر معيار 701 على الشفافية التقارير المالية | X11 | 12 | 28 | 4 | 3 | 3 | 3.86 | 0.772 | 1.04998 |
| | X12 | 15 | 20 | 9 | 4 | 2 | 3.84 | 0.768 | 1.0759 |
| | X13 | 18 | 21 | 5 | 4 | 2 | 3.98 | 0.796 | 1.07836 |
| | X14 | 14 | 27 | 7 | 1 | 1 | 4.04 | 0.808 | 0.83201 |
| | X15 | 19 | 24 | 4 | 1 | 2 | 4.14 | 0.828 | 0.94782 |
| | X16 | 15 | 24 | 7 | 3 | 1 | 3.98 | 0.796 | 0.93656 |
| | X17 | 16 | 25 | 5 | 3 | 1 | 4.04 | 0.808 | 0.92494 |
| | X18 | 14 | 29 | 5 | 1 | 1 | 4.08 | 0.816 | 0.80407 |
| | X19 | 17 | 23 | 7 | 2 | 1 | 4.06 | 0.812 | 0.91272 |
| | X20 | 21 | 23 | 6 | - | - | 4.3 | 0.86 | 0.67763 |
| الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية | | | | | | | 324.0 | 0.8064 | .712980 |
| الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل المحاور | | | | | | | 0814. | 0.8162 | .614690 |

ومن خلال الجدول (3-7) يتضح ما يأتي:

**اختبار الفرضية الرئيسية :**

1. اتفق أفراد العينة على انه ينبغي يحدد مراقب الحسابات الأمور الرئيسية التي يراها مهمة وفقاً لرأيه المهني التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة_على ان تكون مدعومة بوثائق اعمال خاصة باتصالات المدقق مع مكلفين بالحوكمة إذ بلغ الوسط الحسابي (4.2) والانحراف المعياري (0.90351) والأهمية النسبية (40.8) أي ينبغي يحدد مراقب الحسابات الأمور الرئيسية التي يراها مهمة وفقاً لرأيه المهني في التقرير النهائي.
2. اتفق أفراد العينة على انه ينبغي ان يبين المدقق الأمور الرئيسية التي تتطلب اهتماما كبيرا منه في عملية تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية وكان الوسط الحسابي (4.24) وانحراف معياري (0.62466) وبلغت الأهمية النسبية (0.848) أي إنه ينبغي ان يبين المدقق الأمور الرئيسية التي تتطلب اهتماما كبيرا في عملية التدقيق واعداد التقرير .
3. اتفق أفراد العينة محل البحث على ان يشير المدقق في تقريره الى عنوان فرعي مناسب تحت عنوان الرئيسي للأمور الرئيسية وكان الوسط الحسابي (3.96 ) وبانحراف معياري (0.8797) وأهمية نسبية (0.792) أي ان أفراد العينة يرون ان عدد.
4. كان الوسط الحسابي لفقرة يوضح المدقق الأساس (اسباب) الذي دعاة الى الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر والأخطاء الجوهرية من الأمور الرئيسية الهامه قبل الإبلاغ عنها (4.25) وبانحراف معياري (0.74296) وأهمية نسبية (0.848) أي إن أفراد العينة يجدون ضرورة ان يضع المدقق سبب اخذ المخاطر والاخطاء الجوهرية من الامور الهامة في تقريره .
5. يرى أفراد العينة على ان يبين المدقق حكمة المهني حول اجتهادات الإدارة المهمة وبالأخص التقديرات المحاسبية بسبب انها تخضع لدرجة عالية من عدم التأكد المحيط بتقديرها إذ بلغ الوسط الحسابي (4.32) والانحراف المعياري (0.79385) والأهمية النسبية (0.864) أي إن أفراد العينة يتفقون على ضرورة ان يبين المقق حكمة المهني حول الاجتهاد الادارة لان يخضع لدرجة عالية من عدم التأكد .
6. اتفق أفراد العينة على ضرورة توضيح الأمور الرئيسية للتدقيق في قسم منفصل عند إبلاغه عنها إذ بلغ الوسط الحسابي (4.08) والانحراف المعياري (0.96553) والأهمية النسبية (0.816) لذلك فإنّ على المدقق .
7. يرى أفراد العينة من الضروري ان يبين المدقق في تقريره الأمور الرئيسية في التدقيق مالم تمانع اللوائح الإفصاح العلني والأنظمة ذلك بوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.86567) وبأهمية نسبية (0.832)

8. كان الوسط الحسابي لفقرة يحدد المدقق في تقريره المعلومات التي غفلت الادارة الى الاشارة اليها ولها علاقة في استمرارية الشركة (4.1) وبانحراف معياري (0.7354) وأهمية نسبية (0.82) أي يرى أفراد العينة يجب ان يحدد المدقق في تقريره المعلومات المهمة التي لم يتم ذكرها من قبل الادارة ولها علاقة باستمرار الوحدة الاقتصادية.
9. يرى أفراد العينة ان يعمل الإفصاح في تقرير المدقق الموسع عن معلومات اكثر تفصيلا للمبادئ المحاسبية التي تحسن شفافية عملية التدقيق إذ بلغ الوسط الحسابي (4.14) والانحراف المعياري (0.98995) والأهمية النسبية (0.828) إذ ان الافصاح في تقرير المدقق يعمل على تحسين شفافية عملية التدقيق
10. حصلت فقرة يعتبر تقرير المدقق بمثابة اداة مقنعة اذ يتم من خلالها تحسين عملية اتخاذ القرار للمدير خاصة فيما يتعلق بمعلومات عن الشركة وسط حسابي (3.86) والانحراف المعياري (1.01035) والأهمية النسبية (0.772) يرى افراد العينة بان تقرير المدقق هي اداة اي يتم من خلالها تحسين عملية اتخاذ القرار من قبل المدير للشركة .

ان فقرات هذا المحور جميعاً كانت ايجابية وتتراوح الأهمية النسبية لجميع الفقرات بين 77.2% 86.4 % وهي نسبة جيدة وبلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور (4.13) وهو أعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ (3) وبانحراف معياري (1.01035) وأهمية نسبية (0.826) وهي نسبة مرتفعة نسبيا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية (مدى رغبة المدققين بتبني معيار التدقيق الدولي 701)

**اختبار الفرضية الثانية:**

1. يقصد بالشفافية في القوائم المالية توفير قدر كاف من المعلومات عن الوحدات الاقتصادية إذ بلغ الوسط الحسابي (3.86) والانحراف المعياري (1.04998) والأهمية النسبية (0.772) ) يرى افراد العينة بان الشفافية في القوائم المالية توفير قدر كاف من المعلومات الوحدات الاقتصادية التي تتبنى الشفافية في قوائمها المالية.
2. يرى أفراد العينة ان تطبيق النظام المالي والمحاسبي على الشفافية عن معلومات له اثر على جودة التقارير المالية إذ كان مقدار الوسط الحسابي (3.84) والانحراف المعياري (1.0759) والأهمية النسبية (0.768) ويعني ان تطبيق النظام المحاسبي للشفافية عن المعلومات اثر على جودة التقارير المالية.
3. اتفق أفراد العينة على ان لنظام الرقابة الداخلية دور في تطبيق مبدا الشفافية للقوائم المالية إذ بلغ الوسط الحسابي (3.98) وبانحراف معياري (1.07836) وبأهمية نسبية (0.796) لأن ذلك يؤدي الى زيادة ثقة الاطراف المعنية بالقوائم المالية .
4. يرى أفراد العينة على ان يوفر عامل الشفافية بإيصال المعلومات المالية والمحاسبية للمستخدمين كافة مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الملائمة إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.04) والانحراف المعياري (0.83201) وبأهمية نسبية (0.808)
5. الزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق مبدا الشفافية في القوائم المالية والمحاسبية إذ اتفق أفراد العينة على ذلك إذ بلغ الوسط الحسابي (4.14) والانحراف المعياري (0.94782) والأهمية النسبية (0.828) أي ان ذلك يمكن ان يؤدي الى زيادة الثقة بالقوائم المالية من قبل الاطراف المعنية.
6. كان الوسط الحسابي لفقرة تتضمن الشفافية في القوائم المالية بكل مما يأتي :الإفصاح المالي ،السياسات المحاسبية المطبقة ،الافصاح غير المالي (3.98) والانحراف المعياري (0.93656) وبأهمية نسبية (0.796)
7. اتفق أفراد العينة على ان يسمح الافصاح الكافي في القوائم المالية الى تحقيق الشفافية المحاسبية والمالية إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.04) وبانحراف معياري (0.92494) وأهمية نسبية (0.808)، وهذا يدل على ان الافصاح الكافي يحقق الشفافية المالية والمحاسبية.
8. اتفق أفراد العينة على ان توفر الشفافية والافصاح معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم والمقارنة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة إذ بلغ الوسط الحسابي (4.08) وانحراف معياري (0.80407) وأهمية نسبية (0.816) اي ان توفير الشفافية والافصاح الى فهم والمقارنة بين الوحدات مما يؤدي الى اتخاذ القرار .
9. يرى أفراد العينة ان الافصاح الكافي والملائم في التوقيت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين إذ بلغ الوسط الحسابي (4.06) والانحراف المعياري (0.91272) والأهمية النسبية (0.812) وهذا يدل ضرورة الافصاح الكافي في القوائم المالية وفي الوقت المناسب.
10. 10-يرى أفراد العينة ان توافر ضوابط تفرضها الهيئات المشرفة عن الوحدات الاقتصادية على سياسة الافصاح له دور في توفير وعرض تقارير مالية ذات جودة ومصداقية إذ بلغ الوسط الحسابي (4.3) والانحراف المعياري (0.67763) والأهمية النسبية (0.86) وذلك الان الهيئات المشرفة هي المسؤولة على فرض الضوابط .

يمكن ان نلحظ ان جميع فقرات هذا المحور كانت ايجابية وتراوحت الأهمية النسبية بين 72.2 % و 86 % وهي نسبة جيدة وبلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور (4.032) وهي درجة جيدة جداً كونها اعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ (3) وبانحراف معياري ( 0.71298) وأهمية نسبية (0.8064) وهي نسبة مرتفعة نسبيا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية (يؤثر معيار 701 على الشفافية التقارير المالية)

## 5. المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- **اولا: الاستنتاجات**

1. ان غياب الشفافية يؤدي الى تضليل المعلومات الداخلية عن المستخدمين
2. ضبط معيار التدقيق الدولي 701 يؤدي الى عدم تلاعب الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية
3. ان معيار التدقيق الدولي 701 لم يتم تطبيقه داخل الوحدات الاقتصادية العراقية ويقلل من جودة المدققين في اداء عملهم

4. تحليل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 701 يساهم بشكل كبير في تعزيز وضوح وشفافية التقارير المالية من خلال الإفصاح عن المسائل الرئيسية في التدقيق
5. يعمل الإفصاح على تحسين الفهم العميق للأداء المالي للشركات مما يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة كما يعزز الثقة بين المدققين وأصحاب المصلحة من خلال توضيح المسائل المعقدة وتقليل الغموض وتضارب المعلومات المالية والمخاطر المرتبطة بالتدقيق
6. الالتزام بمعيار التدقيق الدولي رقم 701 يعد أمراً حيوياً لتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول أداء الشركات مما يساعد في بناء سمعة طيبة وزيادة الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح

- **ثانياً: التوصيات**

1. تدريب وتأهيل الموارد البشرية المتمثلين بالمدققين في مجال تطبيق معيار التدقيق الدولي 701 باعتبارهم المسؤولين عن تطبيق السليم لتلك المبادئ
2. العمل على زيادة مستوى الشفافية واتاحتها لجميع المستخدمين وبنفس الدرجة وفي الوقت المناسب
3. يجب تشجيع المدققين على تبادل الملاحظات مع الإدارة حول كيفية تحسين إجراءات التدقيق والإفصاح مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية
4. يوصي الباحثون على تطبيق معيار التدقيق الدولي 701 بشكل دقيق في الوحدات الاقتصادية في العراق ومن الضروري التزام المدققين بتطبيق التعديلات الخاصة بالمعيار
5. يجب على الشركات مراجعة وتحديث السياسات المحاسبية بشكل دوري لضمان توافقها مع المعايير الدولية ومتطلبات الشفافية
6. يجب توعية المدققين بأهمية معيار التدقيق الدولي رقم 701 وكيف يمكن أن يساعدهم في فهم المخاطر والتحديات المالية واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة

**المصادر**

- **أولًا: الكتب والمراجع العربية**


[1] أمين السيد أحمد لطفي. (2004) المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات .الدار الجامعية، مصر.
[2] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2020) المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية .فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
[3] عباس علي ميرزا. (2011) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .دار جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
[4] محمد عباس بدوي. (2009) المحاسبة وتحليل القوائم المالية .دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية.
[5] شادي عبد السلام .المراجعة الخارجية الحديثة .برج زهرة الأنوار، ميامي، الإسكندرية، مصر.
[6] عبد الكريم علي الرمحي. (2002) تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية .الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
[7] أحمد حلمي جمعة. (2012) مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفق المعايير الدولية .الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن.


- **ثانيًا: الرسائل الجامعية**


[1] صباح، حسام، ومطر، محمد. (2018) أثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقًا لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة: دراسة تحليلية .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
[2] هاجر مبروك بنت علي. (2019) أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في ظل الإفصاح .مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.


- **ثالثًا: المقالات العلمية (المجلات)**


[1] محمود، عبد الحميد. (2018) "محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية ."المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ، (1)5، –470 534. DOI: 10.21608/ABJ.2018.126837
[2] منشد، قاسم، ويعقوب، فيحاء. (2021) "تأثير جودة التدقيق على جودة تطبيق المعايير الدولية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ."مجلة كلية مدينة العلم، (2)13، .87–70
[3] عبد الله، جنان صبحت وعودة ,نجوى محمد (2016) تصميم انموذج التقارير المالية للوحدات الاقتصادية مجلد3,عدد12
[4] ابادي، مصطفى كاظمي وحسون ,مكي شهد دحام (2018) دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف العراقي الخاصة, مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية ,مجلد 26,العدد 121

- **رابعًا: المصادر الأجنبية**

**[1]** Abu Afifa, M., Saleh, I., & Haniah, F. (2021) "Does earnings management mediate the relationship between audit quality and company performance? Evidence from Jordan." Journal of Financial Reporting and Accounting, ISSN: 1985-2517. DOI: 10.1108/JFRA-080245-2021

**[2]** Alaraji, F., Al-Dulamimi, Z., Sabri, Th., & Ion, E. (2017) "Factors affecting the quality of external auditing services." De Gruyter, 11(1), 557–568. DOI: 10.1515/picbe-2017-0060

**[3]** Albitar, K., Gerged, A., Kikhia, H., & Hussainey, Kh. (2020) "Auditing in times of social distancing: the effect of COVID-19 on auditing quality." International Journal of Accounting & Information Management, 29(1), 169–178. DOI: 10.1108/IJAIM-080128-2020

**[4]** Hai, Ph., Toane, I., Quy, N., & Tung, N. (2020) "Research Factors Affecting Professional Skepticism and Audit Quality: Evidence in Vietnam." International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13(1), 830–847.

**[5]** Hashim, U., Ahmad, N., Abdullah, W., & Salleh, Z. (2019) "Key Audit Matters Practices in Construction Sector: Evidence of Malaysian Market.", Journal of Science and Technology, IUH 37(1):46-58.

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences (2025); Issue 58; pp. 27-39

AL- Rafidain University

**PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)**

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

# The Impact of Adopting International Standard on Auditing No.701 on Transparency of Financial Reports

| Shaima H. Mohammed | Nadia M. Oglah |
|---|---|
| shaimaahashim@mtu.edu.iq | nadiamohammed@mtu.edu.iq |
| Rusafa Management Institute, Middle Technical University, Baghdad, Iraq | Al-Suwaira Technical Institute, Middle Technical University, Baghdad, Iraq |
| **Sheelan K. Suza Ali** | |
| shellan.kathom93@gmail.com | |
| College of Arts, Al-Iraqia University, Baghdad, Iraq | |

**Article Information**

**Article History:**
Received: May, 25, 2025
Accepted: June, 25, 2025
Available Online: December, 31, 2025

**Keywords:**
International Standard on Auditing (ISA) 701, Key Audit Matters, Transparency of Financial Reporting

**Correspondence:**
Shaima H. Mohammed
shaimaahashim@mtu.edu.iq

**Abstract**

*This research aims to analyze the application of International Standard on Auditing (ISA) 701, the communication of key audit matters, and the resulting impact on the transparency of financial reporting. By examining the actual application of this standard, it is evident that the disclosure of key audit matters (KAM) significantly enhances the clarity and transparency of financial reporting. This disclosure helps investors and stakeholders better understand the challenges and risks related to the company, increasing confidence in financial reports and auditors.*

*This standard also contributes to improving communication between auditors, management, and governance stakeholders, reducing misunderstandings and enhancing mutual trust. By disclosing key matters, ambiguity and conflicts in financial information can be reduced, facilitating informed decisions based on accurate and reliable information.*

*The research makes recommendations, including providing training programs for auditors, strengthening communication channels between auditors and management, improving financial reporting, promoting transparency, periodically reviewing and updating accounting policies, and finally encouraging auditors to share feedback with management to improve the quality of financial reporting.*

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v58i1.3